

دسترة التداول المكوكي (La navette) لأول مرة بين المجلسين حفاظا على توازنها وتناغمها في ثنائية مجلسية متناغمة.

وقد جاء تحقيق هذه المكتسبات تنفيذا للإلتزامات أخذها مكتب مجلس المستشارين على عاتقه منذ توليه تدير شؤون المجلس، وترجمتها بجملة من الإصلاحات المؤسسة، والتي كرست مكانة المجلس كمؤسسة فاعلة بقوة من خلال مساهمتها في التشريع من موقع انشغالات تركيبها المتميزة، ومستثمرة لعلاقتها المؤسساتية مع مختلف شركائها، ومنفتحة على محيطها، وداعمة للمبادرات الإصلاحية الكبرى، ومبادرة كذلك بقوة إقتراحاتها، وجادة ليس فقط في عملها وشفافية تديرها، بل أيضا في ارتباطها القوي بالقضايا الوطنية الكبرى.

والجدير بالذكر أن أكثر من تسعين في المائة من مشاريع ومقترحات القوانين تمت المصادقة عليها بالإجماع داخل هذا المجلس، بالرغم من التوقع العددي لمكوناته في المعارضة مما ييم عن روح المسؤولية التي يتحلى بها أعضاء هذا المجلس.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن المجلس تابع إبداء الرأي لدى المؤسسات الدستورية والتي بلغت 11 طلبا في مجملها، والتي كان لها انعكاس إيجابي على التعديلات المقترحة من قبل أعضاء المجلس على النصوص موضوع الطلب لإبداء الرأي وساهمت أكيدا في تجويد مضامين العديد منها.

ولا يفوتني أن أذكر بافتخار كبير بالوضع الذي أصبح يتميز به المغرب والبرلمان على مستوى محيطه الجهوي، خاصة في علاقته مع أوروبا، إذ توجت دينامية عمل المجلس في علاقته مع شركائه الأوروبيين بحصول المغرب على صفة "شريك من أجل الديمقراطية" في مجلس أوروبا وهو الوضع الذي يمكنه من الحضور في الجلسات العامة بهذا المجلس وفي لجانه باستمرار ومشاركته في مناقشة القضايا التي تتعلق بعلاقتنا مع أوروبا وبجنوب البحر الأبيض المتوسط.

وأنتهز هذه الفرصة لأثمن عاليا المجهود الذي تقوم به كذلك اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية من أجل الدفاع عن القضايا العادلة لبلادنا، وكذا مساهمتها الكبيرة في الدفاع عن الملفات الإستراتيجية في علاقة المغرب مع أوروبا.

وفي إطار انفتاحه على محيطه، دخل المجلس في شركات مع أكثر من 150 جمعية ذات بعد وطني أو جهوي، كما تشرف المجلس باستقبال ما يناهز 20 ألف زائرا حجوا إليه من كافة مناطق المغرب، من ضمنهم 2300 زائرا من مواطنينا على الصعيد العالمي معظمهم من بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية.

هذا جزء من حصيلة عامة شملت كافة مناحي عمل المجلس على المستويات التشريعية والرقابية والدبلوماسية والإدارية والتواصلية والتي سنعرضها في تاريخ قريب على أنظار الرأي العام الوطني.

محضر الجلسة رقم 1035

التاريخ: الجمعة 7 من شوال 1436 هـ (24 يوليوز 2015 م)

الرئاسة: الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: سبعة وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشر والدقيقة الثالث والخمسين صباحا.

جدول الأعمال: اختتام الدورة الربيعية للسنة التشريعية 2014-2015.

الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

والسادة الوزراء،

السيدة المستشارة المحترمة،

والسادة المستشارون المحترمون،

حضرات السادة والسيدات،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، والمادة السادسة من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، نختتم اليوم بحول الله وقوته، دورة أبريل من السنة التشريعية 2014-2015 بحصيلة تشريعية ورقابية ودبلوماسية غنية، عكستها الدينامية التي طبعت عمل مختلف مكونات المجلس مستلهمة قوتها من حركية الإصلاح العميق والتغيير الإرادي والهادئ الذي تشهده بلادنا بكل ثقة، والذي يقوده بثبات وعزيمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وفق نموذج ديمقراطي تموي رائد ومتفرد في المنطقة، رغم مناخ دولي غير مستقر وشديد التعقيد إقليميا ودوليا وجهويا.

هذه الدورة الأخيرة من هذه التجربة الاستثنائية تحت ظل دستور 2011، مما يجعل حصيلتها النوعية علامة بارزة في سياق المسار التشريعي والرقابي الذي عرفه المغرب منذ الإستقلال والذي تكرر وتحصن منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على عرش أسلافه المنعمين.

إن القراءة المتأنية والرصينة لخصيلة المجلس طوال الست سنوات الأخيرة يجعلنا نؤكد بتواضع شديد ولكن بفخر كبير بالمكانة المتميزة التي بوأها إياه هذه التجربة، وسمحوا لي أيها السادة والسيدات الكرام أن نمر بسرعة على بعض المعالم البارزة لهذه الحصيلة.

لقد استطاع المجلس في سياق دستور 2011، ومن منطلق برغماتي، أجراء وتدير المستجدات الدستورية الوازنة في مجال مراقبة العمل الحكومي، كما كرس "المجلس الدستوري" استجابة لطلب مجلسنا حقه في القراءة الثانية للنصوص التي يتم تعديلها في الغرفة السفلى وهو ما مكن من

وبخصوص الجلسات العامة، فقد عقد المجلس 30 جلسة خلال دورة أبريل، استغرقت 54 ساعة عمل من مجموع 372 جلسة خلال الولاية الحالية.

وحظيت الجلسات العامة ذات البعد الرقابي بالحيز الوافر منها، بحيث خصص المجلس 15 جلسة منها للأسئلة الشفهية خلال هذه الدورة. أما في ما يتعلق بنشاط اللجن الدائمة، فقد بلغ مجموع اجتماعاتها خلال هذه الدورة 44 إجتماعاً، استغرق ما يناهز 87 ساعة عمل، وذلك من مجموع 695 إجتماعاً عقد خلال هذه الولاية استغرق 2226 ساعة عمل. وفي ما يخص الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم "الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة" فلم تعرف هذه الدورة إلا تنظيم جلسة واحدة من ضمن 15 جلسة نظمها المجلس منذ أجراة هذا المقتضى الدستوري الجديد.

وعلى مستوى تقييم السياسات العمومية، وهو مقتضى دستوريا وازنا جديدا بدأت أجرأته فقط بالأمس، فقد بادر المجلس إلى تفعيل الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، وتطبيق مواد النظام الداخلي للمجلس، عبر تنظيم الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية بتنسيق مع مجلس النواب، وقد اختار المجلس موضوع "الحكاممة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية" إعتباراً لأهمية هذا الموضوع وراهنيته، هو تمرين جديد توفق المجلس في أجرأته بفضل جدية أعضاء اللجنة الموضوعاتية المؤقتة التي قدمت تقريراً في الموضوع تم توزيعه على الحكومة وعلى رؤساء اللجن والفرق البرلمانية.

وعلى مستوى العمل الدبلوماسي، إستقبل المجلس خلال هذه الدورة 24 وفدا دبلوماسياً رفيع المستوى تفضل صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده باستقبال البعض منها.

ومن بين هذه الشخصيات المرموقة إستقبل المجلس السيدة Valentina MATVIENKO رئيسة المجلس الفيدرالي لجمهورية روسيا الفيدرالية لبلادنا على رأس وفد هام، وهي الزيارة التي تميزت بالإستقبال الذي حظيت به السيدة الرئيسة من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بالقصر الملكي العامر بالدار البيضاء في 15 ماي 2015. السيد Juan Eudes Afara Maciel نائب رئيس جمهورية البراغواي، والسيد Jean-Paul DELEVOYE رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي الفرنسي، والسيد Francisco Pérez de los Cobos، رئيس المحكمة الدستورية بالملكة الإسبانية، ومعالي الشيخ خليفة بن راشد بن عبد الله آل خليفة، رئيس المحكمة الدستورية لملكة البحرين، والسيد William Lacy SWIN المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة والسيد DUSSEY Robert وزير الشؤون الخارجية والتعاون بجمهورية الطوغو، والسيدة Federica Mogherini الممثالة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لقد واصل مجلس المستشارين نشاطه على مستوى التشريع خلال دورة أبريل 2015، حيث وافق على 61 نصاً تشريعياً، منها 8 مشاريع قوانين تنظيمية، و7 مقترحات قوانين، وهذه حصيلة مهمة بالنسبة لمقترحات القوانين، ولذلك يصل مجموع مشاريع ومقترحات القوانين التي وافق عليها المجلس خلال هذه الولاية إلى 402 نصاً.

وللإشارة فإن هذا العدد يمثل أعلى حصيلة حققها المجلس في دورة تشريعية واحدة على مستوى مشاريع ومقترحات القوانين.

كما أن السنة التشريعية 2014-2015 بلغت حجا قياسيا في ما يخص عدد النصوص التي وافق عليها المجلس منذ إحدائه، إذ تجاوز لأول مرة سقف مائة نص ليبلغ إلى 103 ديال النصوص، وأن أكثر كما قلت من 84 في المائة منها تم التصويت عليها بالإجماع.

وتتوزع هذه النصوص المصادق عليها خلال هذه الدورة على المجالات التالية:

- الشؤون الخارجية: 24 نصاً؛

- الشؤون الاقتصادية: 11 نصاً؛

- الشؤون الاجتماعية: 8 نصوص؛

- الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية: 12 نصاً.

- الشؤون الإدارية والحقوقية والدينية: 6 نصاً.

أما بالنسبة لمشاريع القوانين التنظيمية، فقد وافق المجلس على 8 مشاريع قوانين تنظيمية، منها 4 تسن لأول مرة، و4 تغير وتم قوانين تنظيمية سارية المفعول.

أمر بسرعة على بعضها:

1 مشروع قانون تنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية؛

2. مشروع قانون تنظيمي رقم 111.14 يتعلق بالجهات؛

3 مشروع قانون تنظيمي رقم 112.14 يتعلق بالعمالات والأقاليم؛

4 مشروع قانون تنظيمي رقم 113.14 يتعلق بالجماعات.

قوانين تنظيمية مغيرة ومتممة لقوانين تنظيمية سارية وعددها أربعة.

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، واصل المجلس طرح الأسئلة الشفهية والكتابية التي مكنت السيدات والسادة المستشارين من معالجة مجموعة من القضايا والإشكالات الراهنة التي تستأثر باهتمام المواطنين والمواطنات.

وقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال هذه الدورة 336 سؤالاً، أجابت الحكومة عن 247 سؤالاً منها، أي بنسبة 73.50 في المائة، في حين بلغ عدد الأسئلة الكتابية المطروحة 150 سؤالاً، أجابت الحكومة على 134 سؤالاً منها، أي بنسبة 86.40 في المائة.

يتعرض له التراث الثقافي الإنساني في مناطق عدة من العالم، والرغبة في تشديد الإطار التشريعي في هذا المجال، وقد توجت أشغال هذا الحدث الهام بـ"إعلان الرباط".

الندوة الثانية تتعلق بـ: "التطرف والإرهاب ومآسي الهجرة السرية في حوض البحر الأبيض المتوسط: أي سياسات لرفع هذه التحديات المتجددة؟" وذلك في 26 ماي 2015.

وقد جاء هذا اللقاء في إطار الدور الريادي الذي تلعبه بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في محاربة الإرهاب والتطرف وحفظ الأمن والسلام والحفاظ على الموروث الثقافي الإنساني، وفي إطار المواكبة البرلمانية للقضايا الراهنة والتحديات المطروحة على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب والهجرة السرية، وكذا تعزيز التنسيق والتشاور البرلماني بشأن مختلف المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

وقد عرفت هذه الندوة مشاركة مجموعة من الخبراء ومن ممثلي الهيئات الدولية ذات الصلة منها: ممثلة عن وحدة مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة، والمدير التنفيذي لوكالة الاتحاد الأوروبي لإدارة الحدود الخارجية (FRONTEX)، وممثل القيادة الإيطالية المكلفة بعملية الإنقاذ البحرية وخفر السواحل، ومدير مكتبة المنظمة الدولية للهجرة لمنطقة المتوسط. وقد عرفت هذه الندوة الدولية نجاحا كبيرا على الصعيدين الجهوي والدولي.

واستمر المجلس في هذه الفترة في افتتاحه، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، على مختلف هيئات المجتمع المدني الجادة ومشاركته إياها في عدة أورش وازنة، وفي هذا الإطار عرفت هذه الدورة، تنظيم الفرق والمجموعات البرلمانية مشكورا لـ 14 لقاءً حول قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية وحقوقية وازنة نذكر منها، مسودة القانون الجنائي، المناصفة في الجماعات الترابية، مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، البطالة وسياسة التشغيل، تحصيل الديون العمومية، تدبير المخاطر، تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ومواضيع أخرى هامة، وذلك بمشاركة خبراء وفعاليات جامعية ومدنية وسياسية وحقوقية وطنية ودولية. ومكنت هذه المساهمات المتميزة للفرق والمجموعات البرلمانية من جعل مجلس المستشارين فضاء حاضرا للنقاشات الدائرة داخل الساحة الوطنية حول مختلف القضايا الراهنة.

ويسرني بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر الجزيل والتنويه للسادة رؤساء الفرق البرلمانية على هذا العمل المتميز.

وواصل المجلس خلال هذه الدورة فتح أبوابه للزوار والمهتمين بالشأن البرلماني، وفي هذا الإطار استقبل مجلسنا 4892 زائرا ضم على الخصوص طلبة وباحثين مغاربة وأجانب وتلاميذ من جميع جهات المملكة الإثنى

كما شارك المجلس، خلال هذه الدورة، بـ 23 تظاهرة برلمانية دولية نظمها الاتحادات البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية المختلفة. ومن ما ميز هذه الدورة كذلك:

انعقاد الدورة الثانية لـ"المنتدى البرلماني الفرنسي - المغربي" بباريس، والذي حظي فيه الوفد المغربي بعناية خاصة، أكد أقول متميزة، وتميز بأهمية المشاركة الفرنسية على مستوى المجلسين، وحضور الرئيسين، وتشرف الوفد المغربي بإعادة إيقاد شعلة قبر "الجندي المجهول" ووضع إكليل من الزهور عليه تحت عزف النشيدين الوطنيين ورفع راية البلدين الصديقين، وهي تظاهرة ذات رمزية عالية بروتوكوليا ولا تحدث في فرنسا إلا نادرا.

التوقيع بالأحرف الأولى على انضمام البرلمان المغربي إلى برلمان أمريكا الوسطى كعضو ملاحظ.

وفي نفس الفترة تولى مجلسنا شرف ترؤس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، وفي هذا الإطار تمت برجة ندوتين دوليتين هامتين حول موضوعين يشدان إليهما بقوة الرأي العام الدولي:

الندوة الأولى تتعلق بـ: "حماية الموروث الثقافي العالمي المهدد بالتدمير" التي حظيت بشرف الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وذلك يومي 14 و15 ماي 2015 بالرباط.

وقد نظم المجلس هذه الندوة بتعاون مع:

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة" ممثلة بنائب السيدة المدير العام للمنظمة؛
- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة" ممثلة في شخص مديرها العام معالي الدكتور عبد العزيز عثمان التويجري الذي ألقى كلمة قيمة بهذه المناسبة، حضرها 12 سفيرا يمثلون بلدانهم في منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة اليونسكو؛
- جامعة الدول العربية؛
- البرلمان العربي؛
- معهد القانون الدولي التابع لجامعة سلوفينيا؛
- مديرية مكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة التابعة للأمم المتحدة؛
- المديرية التنفيذية لحماية التراث بالشرطة الإيطالية؛
- إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- المجموعة الأكاديمية للتنمية.

وجاء تنظيم هذه الندوة في إطار أشغال اللجنة الدائمة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط المعنية بحوار الحضارات وحقوق الإنسان، وكرتجة لتفاعل البرلمان المغربي مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بخصوص التحرك المشترك ضد أعمال التدمير والنهب الذي

النظاميين الداخليين للمجلسين، والنهوض بدورها، في انسجام وتكامل، كمؤسسة واحدة).

وقد ترتب عن هذا التنسيق المؤسسي الفعلي مع الغرفة السفلى، هو تنسيق محكم بلجنة مشتركة وذلك منذ أبريل 2014 تنسيق محكم ممكن من توازن وتناغم وتكامل بين المجلسين أعاد المصادقة إلى الثنائية المجلسية التي تشكل علامة بارزة في النهج الديمقراطي المغربي المتفرد.

وفعلا، بدأ هذا التنسيق يعطي ثماره والتي تجلت في عدد من المكتسبات الهامة التي طبعا وأكبتها الحكومة مشكورة بجدية وأولها.

أولا، توحيد البوابة البرلمانية الإلكترونية، بوابة واحدة في البرلمان، طريقين للمجلسين، وتحيينها كبوابة واحدة لبرلمان واحد مع توسيع خدماتها وتعزيز تفاعلها مع مختلف الزوار.

ثانيا، بداية العمل بالبريد المباشر عن طريق الانترنت "Stream" الآن يشغل.

ثالثا، إصدار ولأول مرة في تاريخ الحياة البرلمانية، الجريدة الرسمية الإلكترونية للبرلمان المتضمنة لمداولات أشغال المجلس، وهي اليوم في عددها الرابع

رابعا، الانتقال نحو برلمان إلكتروني، فعلي الآن، يشغل بطريقة عصرية في أفق حذف الورق من أي تعامل بيني بين الحكومة والبرلمان وبين بين المجلسين، وبهذه المناسبة كذلك أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الذي وأكبنا في عدة لقاءات وإلى السيد الأمين العام للحكومة كذلك حتى تمكننا فعلا من إنجاز مهم عصري سيمكننا من ربح الوقت ومن ربح الورق كذلك في هذا البرلمان.

هذا، فضلا عن التنسيق على كافة المستويات التشريعية والرقابية والدبلوماسية والتواصلية والتي مكنت البرلمان بمجلسيه من ترجمة روح الدستور والتوجهات المولوية السامية، وأهلته لتسجيل حضور قوي وإعطاء متميز وإشعاع متواصل وطنيا ودوليا، وهو كما قلت ما عزز الثنائية المجلسية التي اختارتها بلادنا.

وعلى مستوى الشؤون الإدارية، فبعد تعديل النظام الأساسي الخاص لموظفات وموظفي المجلس، عمل مجلسنا على إستكمال تفعيل هيكلته الإدارية بشكل تدريجي لتحسين ظروف العمل، ومتابعة التكوين والتكوين المستمر في العديد من التخصصات التي تم تقوية القدرات الذاتية للأطر البرلمانية والرفع من أداء العمل البرلماني.

كما عرفت هذه الولاية تسوية كافة الملفات المتعلقة بالترقية والإدماج دون إغفال الجانب الخاص بتحسين الخدمات الإجتماعية وتوفير شروط مهنية صحية.

وعلى مستوى تحيين ذاكرة المجلس، تم القيام ولأول مرة برقمنة ذاكرة المجلس وضبط أرشيفه، وفي نفس السياق، تم العمل على إحصاء وترقيم

عشر، وفاعلين من منظمات المجتمع المدني وأبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج بصنفهم الإسلامي والديانة اليهودية كذلك.

ومخصوص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، بادر المجلس في إطار تأصيل علاقاته مع هذه المؤسسات، تطبيقا لمقتضيات الدستور وللتوجهات المولوية السامية، إلى تقديم طلبات إبداء الرأي إلى كل من "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي" و "المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

ولم تنحصر هذه العلاقة مع هذه المؤسسات والهيئات الوطنية في طلب المشورة والرأي المرتبط بمهام تشريعية، بل استفاد من مبادرات هذه المؤسسات الذاتية "l'auto saisine" في ميادين مختلفة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذلك "الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها" والتي زودت هذا المجلس بعدة دراسات تم توزيعها على الفرق البرلمانية واللجن، وأكد ساهمت في تجويد منتوجنا التشريعي في هذه الدورة.

كما تعززت هذه العلاقة أكثر من خلال تنظيم أيام دراسية مشتركة، ومساهمة هذه المؤسسات الدستورية في إثراء النقاش والآراء الإستشارية بصفة منتظمة حول قضايا كبرى ما فتئت تشد إليها الرأي الوطني والدولي بقوة.

وطبقا لمقتضيات الدستور، عرفت هذه الدورة مناقشة عرض السيد الرئيس الأول لـ "المجلس الأعلى للحسابات" عن أعمال هذا المجلس، طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، ومناقشته كذلك ولأول مرة بالأمس، تقرير "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور.

حضرات السادة والسيدات،

وتعزيزا لروح المسؤولية في العمل التشريعي والرقابي، واصل مكتب المجلس التطبيق التدريجي لأحكام المادتين 162 و163 من النظام الداخلي للمجلس المتعلق بالحضور والغياب، وهو الأمر الذي توج بعتماد المكتب لقرار يعد الأول من نوعه في تاريخ البرلمان، يروم تطبيق الجزاءات المقررة قانونا بضبط مسطرة الحضور لأشغال الجلسات العامة واللجان الدائمة، وضبط نسب ونوعية الإقتطاع، وفعلا تم تطبيق هذا القرار على الغائبين مع الأسف، كما تم تطبيق القرار فعليا وبالأخص الإقتطاعات في هذه الدورة.

حضرات السادة والسيدات،

وتنفيذا لأحكام الدستور واستحضارا للتوجهات الملكية السامية الخاصة بالتنسيق والتناغم بين المجلسين الواردة خصوصا في الخطاب المولوي السامي خلال افتتاح دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2010-2011.

واسمحو لي أن أمر بسرعة على فقرة مهمة من هذا الخطاب، (ولهذه الغاية، نجدد التأكيد على وجوب عقلة الأداء النبالي، بالانطلاق من تجانس

وصونا لكرامة المواطنين والمواطنات، وحرصا على حريتهم وتحسين ظروف عيشهم خدمة لديومة بلادنا كعضو فاعل، مؤثر، محترم بين دول العالم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وفي ما يلي نص البرقية المرفوعة إلى السدة العالية بالله، حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة إختتام دورة أبريل من السنة التشريعية 2014-2015 يتلوها على مسامعكم الأستاذ الكريم أمين المجلس الأستاذ عذاب الزغاري. تفضل الأستاذ.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

برقية مرفوعة إلى حضرة السدة العالية بالله، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

نعم، سيدي أعزك الله،

بمناسبة اختتام أشغال دورة أبريل من السنة التشريعية 2014 - 2015، يتشرف خديم الأعتاب الشريفة، بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف، أعز الله أمره، من فروض الطاعة والولاء، أصالة عن نفسي ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العالية بالله، أدام الله عزه ونصره، أسمى آيات التقدير مقرونة بأخلص عبارات الولاء والإخلاص.

لقد توجت أشغال مجلس المستشارين، يا مولاي، خلال هذه الدورة بحصيلة غنية في مجالات التشريع، ومراقبة العمل الحكومي وأجرأة تقييم السياسات العمومية لأول مرة، والدبلوماسية البرلمانية، والافتتاح على المحيط الخارجي للمجلس، بما فيه المجتمع المدني، وذلك بفضل تضافر جهود كافة مكونات المجلس، استلهاما للتوجيهات النيرة الواردة في الخطابات المولوية السامية الموجهة للبرلمان.

وهكذا، فقد وافق المجلس على 61 نضا قانونيا، منها 8 قوانين تنظيمية وأجابت الحكومة عن 247 سؤالا شفهيًا، من بين 336 سؤالا، واستقبل 24 وفدا دبلوماسيا رفيع المستوى، وأوفد 23 بعثة إلى خارج أرض الوطن في مهام دبلوماسية مختلفة.

ويواكب مجلس المستشارين، يا مولاي، بتقدير وإعجاب كبيرين للإنجازات الهيكلية والباهرة لجلالتكم في مختلف المجالات، والتي مكنت بلادنا من بناء نموذج ديمقراطي تنموي متفرد في ظل الأمن والاستقرار والطمأنينة الذي تنعم بها بلادنا رغم محيط جهوي ودولي شديد الاضطراب، مما كرس إشعاع بلادنا جهويا ودوليا وزاد مصداقيتها توهجا على صعيد المنظم الدولي.

حفظكم الله يا مولاي، بما حفظ به الذكر الحكيم وأدام على جلالتكم نعم الصحة والعافية، وحقق في عهد جلالتكم ما ترجونه لمملكتكم السعيدة،

وأرشفة مقتنياته ونفائسه وهي موجودة ووضعا في إصدارات خاصة بها لحفظها من جهة، وإعطائها العناية الخاصة بقيمتها الرمزية من جهة أخرى.

وتم إحداث متحف خاص بالهدايا التي يتوصل بها رئيس المجلس، في أفق إحداث إن شاء الله متحف خاص بالبرلمان في الآتي من الأعوام لحفظ ذاكرته.

حضرات السادة والسيدات،

وختامًا يسعدني أن أعبّر لكم عن اعتزازي بالأجواء الإيجابية التي طبعت باستمرار عمل السادة والسيدات المستشارين المحترمين، وأعضاء المكتب، ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية، ورؤساء اللجان الدائمة، وبروح المسؤولية العالية ونكران الذات التي أبانوا عنها في أداء مهامهم على الوجه الأكمل.

كما أنوه في هذا الإطار بكافة أطر وموظفي المجلس على انخراطهم الفاعل في البرنامج الإصلاحي الذي اعتمده مكتب المجلس لتحسين أداء مجلسنا، والرفع من وثيرة عمله وتجويد إنتاجه وتقوية جاذبيته، ولولا هذا الإنخراط لما تمكن المكتب من تحقيق مبتغاه الإصلاحي.

كما أعرب عن اعتزازي بالتنسيق والتعاون المثمر مع الحكومة الموقرة عبر الجهود الذي يبذله السيد الوزير الجديد المكلف بالعلاقات مع البرلمان الأستاذ عبد العزيز العمري والمجتمع المدني الذي أعاد آلية التنسيق إلى مجراها العادي بين الحكومة والمجلس الموقر.

وأغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الصادق إلى عموم وسائل الإعلام الوطنية السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية على ما تقوم به من مجهود محمود لمواكبة أعمال المجلس ونقلها للرأي العام الوطني في جميع الظروف والأحوال.

حضرات السادة والسيدات،

إننا نسجل بإرتياح كبير الحصيلة الجيدة التي كرسها التجربة البرلمانية لمجلسنا الموقر من أكتوبر 2009 إلى يوليو 2015، كمحطة تأسيسية متميزة بفضل المشاركة الفعالة والواعية لكل مكوناته وكذلك العمل الحكومي ورجال ونساء الأعمال.

وبفضل، إخواني أخواتي، فضلكم وحكمتكم المعهودة، حضرات السيدات والسادة، حافظتم لمجلس المستشارين على شخصيته المتميزة وعلى قوته الإقتراحية، وحرصتم على أجرأة دستور 2011 في تناغم وتناسق مع مجلس النواب، وأعطيتم لهذه المؤسسة المحترمة مكانتها الوازنة لدى شركائها الوطنيين والدوليين، وللثنائية المجلسية محتواها الحقيقي في وقت تكثر فيها النقاش حول الثنائية البرلمانية إن على صعيد بلادنا أو على صعيد دولي.

ويسعدني كذلك أن أسجل باعتزاز كبير مساهمة هذه التجربة النوعية في بناء الصرح الديمقراطي التنموي المغربي المتفرد الذي أرسى دعائمه الصلبة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ولازال ينمي ويغذيه بآراء جلالتة الإستشرافية النيرة خدمة للأمن والإستقرار في بلدنا العزيز،

خديمكم الوفي محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

رفعت الجلسة، عطلة سعيدة وانتخابات إن شاء الله سعيدة.

وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب
الأمير الجليل مولاي الحسن، وشقيقته الأميرة الجليلة للاخديجة وصنومكم
الأمير الجليل المولى رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع
مجيب.

والسلام على جناب جلالتم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

وحرر بالرباط يوم الجمعة 7 شوال 1436 الموافق لـ 24 يوليو 2015